في هذا العدد

بين الغلاء والإنهيار: مواجهة التحدّي

ليس خفياً على احد أن لبنان يعيش منذ سنوات أزمة اقتصادية ومعيشية خانقة ألقت بظلالها الثقيلة على مختلف فئات المجتمع، وأصبحت تفاصيل الحياة اليومية تشكل عبئا متزايدا على المواطنين. فمن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحروقات، إلى تراجع القدرة الشرائية وانخفاض قيمة الرواتب، وصولا إلى صعوبة تأمين التعليم والاستشفاء والسكن، يجد اللبناني نفسه أمام تحديات متواصلة تهدد استقراره ومستقبله، وتجعله يكافح من أجل تأمين أبسط مقومات العيش الكريم.

تُعد الأزمة المالية والنقدية من أبرز أسباب هذا الواقع الصعب، إذ أدى انهيار قيمة الليرة اللبنانية إلى تآكل مدّخرات المواطنين وتراجع قدرتهم على مواجهة تكاليف الحياة. فقد فقدت الرواتب والأجور جزءا لا يستهان به من قيمتها، ولم تعد الزيادات التي شهدتها بعض القطاعات كافية لمواكبة الارتفاع المستمر في الأسعار. وأصبح المواطن الذي كان يستطيع سابقا تأمين حاجاته الأساسية براتب شهري واحد، مضطرا اليوم إلى البحث عن مصادر دخل إضافية.

تحتل كلفة المعيشة موقعا أساسيا في معاناة الأسر اللبنانية. فالأسعار المرتفعة للغذاء والدواء والنقل والكهرباء والمياه تستنزف القسم الأكبر من دخل العائلات، لا سيما ذوي الدخل المحدود والمتقاعدين والعاملين الذين يتقاضون أجورا ثابتة. أمام هذا الواقع، تضطر أسر كثيرة إلى تقليص استهلاكها، والتخلي عن بعض الاحتياجات، أو الاستغناء عن منتجات اساسية كانت تعد جزءا طبيعيا من حياتها اليومية. ولم يعد التوفير خيارا لتحسين المستقبل فحسب، بل أصبح ضرورة لتجنب العجز عن دفع المصاريف الشهرية.

لا تقتصر الأزمة على الجانب المادي، بل تمتد إلى التعليم والصحة والسكن. فقد اصبحت الأقساط المدرسية والجامعية تشكل تحديا كبيرا امام العائلات، مما يهدد فرص بعض الطلاب في متابعة تعليمهم وتحقيق طموحاتهم. وفي القطاع الصحي، تشكل تكاليف الاستشفاء والأدوية والفحوص الطبية عبئا إضافيا، خصوصا على المرضى وكبار السن والأشخاص الذين لا يتمتعون بتغطية صحية كافية. أما السكن، فقد تحول إلى مشكلة حقيقية لدى الشباب والعائلات المستأجرة، في ظل ارتفاع الإيجارات مقارنة بمستويات الدخل المتاحة.

يزيد من صعوبة الوضع تراجع فرص العمل المستقر، وتوسع ظاهرة العمل غير المنظم، واضطرار كثير من الشباب إلى البحث عن فرص خارج البلاد. فالهجرة لم تعد بالنسبة إلى عدد كبير منهم مجرد رغبة في اكتشاف تجارب جديدة، بل أصبحت وسيلة للهروب من الضغوط الاقتصادية وتأمين مستقبل مستقر ولو غير مستدام. ويؤدي هذا النزيف البشري إلى خسارة لبنان جزءا من طاقاته العلمية والمهنية والشبابية، ويترك آثارا اجتماعية مؤلمة على العائلات التي تتفرق بين الداخل والخارج.

لا يمكن إغفال الأثر النفسي والاجتماعي لهذه الأزمة. فالقلق في شأن المصاريف اليومية، والخوف من المرض أو فقدان العمل، والشعور بعدم اليقين تجاه المستقبل، كلها عوامل تزيد مستويات التوتر والإحباط داخل المجتمع. وقد تراجعت قدرة الكثير من العائلات على ممارسة أنشطتها الاجتماعية والترفيهية، وأصبحت المناسبات والأعياد التي كانت تجمع الناس مصدرا إضافيا للقلق بسبب تكاليفها المرتفعة. ومع ذلك، لا يزال التضامن العائلي والمبادرات المحلية يلعبان ادوارا مهمة في مساعدة الفئات الأكثر ضعفا.

إن الخروج من هذه الأزمة يتطلب خطة اقتصادية واضحة وإصلاحات جدية تعيد الثقة بالمؤسسات، وتدعم القطاعات الإنتاجية، وتوفر فرص عمل مستدامة، وتحمي الفئات الأكثر تضررا. كما يتطلب تحسين الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والعمل على استعادة الاستقرار المالي والنقدي بطريقة عادلة لا تحمّل أصحاب الدخل المحدود وحدهم كلفة الانهيار.

لم يعد الوضع المعيشي في لبنان مجرد أزمة عابرة، بل أصبح تحديا وطنيا يمس كرامة الإنسان وحقه في حياة مستقرة وآمنة. وبين الضغوط اليومية والإمكانات المحدودة، يواصل اللبنانيون التمسك بالأمل والقدرة على الصمود. غير أن الصمود وحده لا يكفي، فالمطلوب رؤية اقتصادية متكاملة، وتعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل بناء مستقبل يستطيع فيه المواطن أن يعيش بكرامة، ويعمل بإنتاجية، ويطمئن إلى أن الغد قد يحمل فرصا أفضل من اليوم.

"الأمن العام"